وثائق

الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين
مهمة استطلاعية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل
١٣ – ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠

تقرير تمهيدي
ونتائج قانونية

مونيك شيميليه - جندرو، أستاذ القانون الدولي في جامعة ريمس (فرنسا)
روميو فرونتني، قاض متقاعد (ايطاليا)
باتريك مالك كارتان، محام من دبلن (إيرلندا)

ملاحظات أولية

تكفي زيارة واحدة لهذا البلد، والاحتكاك المباشر بالنواحي الكثيرة المرعبة لعدم المساواة والظلم والتفاوت، سواء على صعيد العلاقات الانسانية أو القانونية، ليدرك المرء بيقين أن النظام القانوني في اسرائيل، هو في ذاته، وإلى حد بعيد، يمثل عقبة كأداء سواء في نظر المراقب القانوني العادي، أو بالنسبة لمبدأ الشرعية. فمجرد عدم وجود دستور للبلاد هو في ذاته أمر يصعق المراقب، ويكشف عن الخطة المبيتة والمبرمجة بوعي: فهذا دليل قاطع على رفض حتى مجرد وجود أية قاعدة قانونية تشكل ضماناً موضوعياً وشاملاً. ويمثل هذا بدوره محاولة لتوفير حرية العمل، للاسرائيليين بما يعني في الحقيقة الرفض المتعمد لاقامة أية ضوابط أو حدود مسبقة لعملية تنفيذ واعية لمخطط متحيز.

وقد يبدو هذا النهج، نهج المخادعة والتلاعب بالقانون، وكأنه انعكاس للفلو في الدفاع عن النفس، أو كأنه رد فعل متأخر وخاطيء للهموم التي عاناها الشعب اليهودي في مجرى تاريخه. لكن الهيمنة الوحشية، والظالم المبرمجة، ما كانت لتمثل في يوم من الأيام درعاً واقية من الهجمات والاساءات، بل لعل من المناسب القول إنها كانت على الدوام سبباً للمزيد من المآسي والآلام والكوارث. وان إذلال شعب من الشعوب هو أبداً، وفي كل مكان، مصدر توترات خطرة تصيب الجميع، لكنها تصيب أولاً مرتكبي القمع والاذلال أنفسهم قبل سواهم.

وإن رفض اسرائيل لمبدأ وجوب حل المشكلات بالوسائل القانونية والاساليب الأخلاقية، ينطبق على تعاملها مع الخارج والداخل، مثلما ينطبق